فعالية إجراءات خفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة

أجرى ديوان الرقابة المالية والإدارية رقابة أداء حول فعالية إجراءات الأطراف ذات العلاقة في خفض مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وزيادة إعادة التدوير والاستخدام الآمن خلال العام 2023، وقد اظهرت نتائج التدقيق وجود ضعف في إجراءات الأطراف ذات العلاقة في إدارة قطاع الصرف الصحي، وفي خفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة. حيث تعتبر وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة وسلطة المياه ومجلس تنظيم المياه ووزارة الحكم المحلي والبلديات هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن موضوع التدقيق، وقد تم توجيه توصيات الديوان لهذه الجهات.

وتمثل الضعف في عدم تحقيق النسبة المستهدفة من المؤشرات الخاصة بمشاريع محطات المعالجة ونسب معالجة المياه وكمية المياه المتاحة للمزارعين، وذلك بسبب ضعف إمكانيات الحكومة المادية وسوء إدارة بعض جوانب قطاع الصرف الصحي.

83% من مياه الصرف الصحي يتم تصريفها للبيئة

اظهرت نتائج التدقيق أن نسبة السكان المستفيدين من شبكات الصرف الصحي من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية للعام 2023 بلغت 21% فقط، أما نسبة السكان المستفيدين من محطات معالجة مياه الصرف الصحي فقد بلغت 9% فقط.

كما تبين أن نسبة مياه الصرف الصحي التي تم معالجتها 12% فقط من كمية مياه الصرف الصحي المنتجة في الضفة الغربية، وقد بلغت نسبة المياه المعالجة المستخدمة للعام 2023 (17%) من إجمالي كمية المياه المعالجة، وبالتالي فإن نسبة المياه التي يتم تصريفها للبيئة 83% من إجمالي كمية المياه المعالجة.

اقتطاع 116 مليون شيكل من ضريبة المقاصة

وأشار تقرير الديوان إلى أنه تم اقتطاع 116 مليون شيكل من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي مقابل معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من الأراضي الفلسطينية باتجاه الخط الأخضر منذ عام 2000.

تضارب في إحصائيات كمية المياه المعالجة

وكشف التقرير عن وجود تضارب في إحصائيات كمية المياه المعالجة وكمية المياه المستخدمة من كافة الأطراف ذات العلاقة (سلطة المياه الفلسطينية، ومجلس تنظيم قطاع المياه، ووزارة الزراعة) خلال العام 2023، كما تبين أنه لا يوجد استخدام للمياه التي يتم معالجتها في بعض محطات المعالجة بنوعية جيدة (فئة أ).

وتبين أن حجم الإنتاج للمياه العادمة المعالجة وحجم استخدام هذه المياه عالٍ في بعض البلديات دون وجود تصاريح من وزارة الزراعة لاستخدام المياه المعالجة فيها. إضافة إلى وجود حالات لاستخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة الحقلية في بعض المناطق، دون اتخاذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة.

كما كشف تقرير الديوان عن وجود محطات معالجة مياه عادمة غير حاصلة على الموافقات البيئية. كما أن بعض الهيئات المحلية لا تقوم باسترداد تكاليف معالجة المياه العادمة، من خلال تحصيل هذه التكاليف من المواطنين عن اشتراكات مياه الصرف الصحي.

وكشف التقرير ايضا أنه لا يتم معالجة رواسب وربو مناشير الحجر والمخلفات وعينات التحليل الخارجة من المستشفيات قبل ضخها إلى شبكة المجاري العامة.

توصيات لتحسين واقع مياه الصرف الصحي

قام ديوان الرقابة بتوجيه العديد من فرص التحسين الى الأطراف ذات العلاقة استنادا الى النتائج الواردة في التقرير، منها أوصي الديوان بضرورة قيام مجلس تنظيم قطاع المياه بتوحيد جهود كافة الأطراف بخصوص جمع البيانات الخاصة بمحطات المعالجة، ووضع قاعدة بيانات موحدة لتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية، لضمان عدم وجود تضارب في البيانات.

وأكد على ضرورة تنسيق الجهود بين سلطة المياه والحكومة الفلسطينية، لتوفير موارد مالية لتنفيذ مشاريع محطات معالجة، وذلك لرفع نسبة المياه المعالجة، والحد من الآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان، وتقليل الضغط على المياه الجوفية.

وأوصى الديوان سلطة المياه وبإسناد من الحكومة الفلسطينية، مطالبة الطرف الإسرائيلي بالتعويض عن الأضرار البيئية والصحية التي تسببها المياه العادمة المتدفقة من المستوطنات، والتعاون مع الجهات الدولية، للعمل على الضغط على الجانب الإسرائيلي لتوقيع بروتوكول لتنظيم مياه الصرف الصحي العابرة للحدود وفق الاتفاقيات الدولية للمياه العابرة للحدود.

وأوصى الديوان بالعمل على تكثيف مشاريع استخدام المياه المعالجة في المحطات التي يتم تصنيف جودة المياه المعالجة فيها ضمن الفئة أ، وذلك من خلال وضع برامج ومشاريع استخدام لهذه المياه وإيجاد ساحات خضراء تابعة لمقدمي الخدمة بحيث تكون مروية بهذه المياه. ووضع إجراءات من قبل وزارة الزراعة وباقي الأطراف تلزم المزارع للحصول على رخصة لاستخدام المياه المعالجة. وتكثيف الجولات التفتيشية من قبل وزارة الزراعة على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة في ري المزروعات. ووضع إجراءات تضمن إلزام محطات المعالجة بالحصول على الموافقات البيئية.

وشدد الديوان على ضرورة التزام الهيئات المحلية المشغلة لمحطات المعالجة بنظام التعرفة الموحد ونظام ربط المساكن والمنشآت بشبكة المجاري العامة، وذلك لاسترداد تكاليف معالجة المياه العادمة من خلال تحصيل هذه التكاليف من المواطنين. واتخاذ إجراءات صارمة تلزم أصحاب المنشآت الصناعية والزراعية والخدماتية بمعالجة المياه العادمة الخارجة منها بشكل أولي، قبل ضخها إلى شبكة الصرف الصحي.

تحذيرات من تفاقم أزمة قطاع الصرف الصحي

وتجدر الإشارة إلى أن الاستمرار في الإجراءات الحالية في إدارة الصرف الصحي ستعمل على تفاقم أزمة قطاع الصرف الصحي وزيادة الاقتطاعات من ضريبة المقاصة، حيث أبدت معظم الأطراف ذات العلاقة إلى تبني العديد من التوصيات الواردة في التقرير، وعليه يؤكد ديوان الرقابة على ضرورة تظافر الجهود والتنسيق الفعال بين كافة الأطراف في إدارة قطاع الصرف الصحي وتطوير وإنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي لرفع نسب المياه المعالجة.

حيث تعتبر معالجة المياه العادمة أمراً ضرورياً لحماية الصحة العامة والمحافظة على البيئة، وتساعد على استدامة الموارد من خلال إعادة تدوير المياه المعالجة واستخدامها في الزراعة خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، بالإضافة إلى أنها تعمل على تجنب خطر المياه العادمة، وتحويلها إلى عنصر إيجابي لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

يشار إلى أن عملية التدقيق تضمنت فحص التخطيط ورسم السياسات، وإجراءات خفض نسبة المياه غير المعالجة، وإجراءات استخدام المياه المعالجة، والرقابة على محطات المعالجة وإدارتها، والشكاوى المقدمة، ورفع وعي الجمهور.